



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير حول

رصد ومتابعة وتحليل تطورات التجارة الخارجية

الربع الاول 2016

ادارة سياسات التجارة الخارجية

قطاع التجارة الخارجية

جدول المحتويات

3.....	مقدمة
4.....	الملخص التنفيذي
5.....	الفصل الأول: تعريفات ومفاهيم
7.....	الفصل الثاني: النمو العالمي وانعكاساته على اقتصاد دولة الإمارات
14.....	الفصل الثالث: سياسات التجارة والاستثمار العالمية
16.....	الفصل الرابع: العلاقات التجارية الثنائية بين الإمارات ودول العالم
23.....	الفصل الخامس: النظام التجاري الدولي الجديد وتطوره
28.....	الفصل السادس: فعاليات اقتصادية
31.....	الفصل السابع: تقارير اقتصادية دولية
37.....	موجز تحليلي
38.....	مصادر ومراجع التقرير:

مقدمة

شهدت التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مستويات نمو متسارعة واكبت النهضة الاقتصادية الشاملة التي أنجزتها الدولة على مدار السنوات الماضية، كما سجلت تجارة الإمارات تطورًا ملحوظًا من حيث تنوع الصادرات غير النفطية وزيادة حجمها على نحو مطرد، فضلًا عن فتح أسواق دولية جديدة أمام المنتجات الوطنية.

وفي التقرير التالي، الذي يحمل عنوان "رصد ومتابعة وتحليل تطورات التجارة الخارجية" والذي يغطي الفترة الممتدة حتى إبريل من عام 2016، نسلط الضوء - من خلال الرصد والمتابعة والتحليل للأرقام والبيانات والاحصاءات - على أهم المستجدات والتطورات ذات الصلة الوثيقة بهذا الموضوع، مع التركيز على الارتباط بين النمو في التجارة الخارجية لدولة الإمارات ومعدلات نمو الاقتصاد الإماراتي على خلفية المناخ العام الذي يخيم في الوقت الراهن على الاقتصادي العالمي استنادًا إلى أحدث البيانات التي صدرت مؤخرًا عن المنظمات الدولية المعنية بالنمو العالمي والاقتصاد الدولي، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الهيئات الدولية ذات الصلة.

والحقيقة أن هذا النمو في التجارة الخارجية لدولة الإمارات تجلّى بشكل غير مسبوق على مدار السنوات الماضية، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية - غير النفطية - مع احتساب تجارة المناطق الحرة بلغ / 1.632 / تريليون درهم عام 2014 بينما حققت التجارة المباشرة / 1.72 / تريليون درهم (291.9 مليار دولار).. منها الواردات / 696.4 / مليار درهم والصادرات / 132.2 / مليار درهم وإعادة التصدير / 243.7 / مليار درهم. ومن ثم، حافظت الدولة على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وتبوّأت مكانة بارزة عالميًا في الصادرات السلعية وفي الواردات من السلع، وأيضًا في تجارة الخدمات بجميع أشكالها. وتعد الأرقام والمعطيات الواردة في تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015. مبشرة وتعطي تأكيدًا على استمرارية نجاح السياسات الاقتصادية للدولة عامًا تلو الآخر. وما من شك في أن هذا النجاح قد تعزز بفضل مكانة دولة الإمارات على الساحة التجارية العالمية.

فقد حافظت الإمارات على مكانتها بوصفها أهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا حسب تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015.

الملخص التنفيذي

- في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي للعام الجاري 2016، توقع صندوق النقد الدولي IMF نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% هذا العام و3.6% في عام 2017، بانخفاض طفيف عن التنبؤات الصادرة في أكتوبر 2015. وقال تقرير صندوق النقد: إن الاقتصادات المتقدمة ستشهد تعافياً متواضعاً هذا العام، في حين تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية واقعاً جديداً يتمثل في تباطؤ وتيرة النمو، التي توقع نموها بنسبة 4.3% هذا العام و4.7% في عام 2017.
- التوقعات التي تضمنها تقرير صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي في 2016، توافقت أيضاً، وإلى حد كبير مع توقعات معدلة للنمو العالمي ولكن بانخفاض بلغ أكثر من واحد في المائة والصادرة عن منظمة التجارة العالمية WTO. ففي سبتمبر من العام الماضي، قدرت منظمة التجارة العالمية أن التجارة العالمية سوف ترتفع بنسبة 3.9 في المائة هذا العام، بيد أنها خفضت هذه التوقعات إلى 2.8 في المئة، في توقعات محدثة.
- في حين أن السياسات الاقتصادية السليمة التي تنتهجها دولة الامارات العربية المتحدة تحول دون حدوث تباطؤ مفاجئ في النمو الاقتصادي، إلا أن التراجع الحالي في أسعار النفط ربما يكون له تأثير على النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد، حسبما أفادت شركة " فوكس إيكونوميكس " FocusEconomics الإسبانية المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية.
- في الوقت الذي يثار فيه قدر كبير من الشك والجدل حول الاتجاه المستقبلي للبنية الأساسية التي تركز عليها سياسات التجارة والاستثمار العالمية، فإن ما يطلق عليه مبادرة E15 لعامي 2015 و 2016 تتضمن سلسلة من المحادثات التي تتمحور في مجملها حول البنية العالمية للتجارة والاستثمار (GTIA). وفي الواقع، برزت دعوات في الآونة الأخيرة للبحث في - أو بالأحرى - لإعادة النظر في سياسات GTIA .
- العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة تحظى بمكانة خاصة حيث تربط بين البلدين روابط تجارية قوية وعلاقة وطيدة في مجال الاستثمار، والكثير منها له علاقة مباشرة الآن بصادرات النفط من دولة الإمارات؛ ومن ثم تُعدُّ هذه العلاقة واحدة من أسرع الشركات الاقتصادية نموًا على الصعيد العالمي.
- نمت وتيرة التعاون بين الاتحاد الأوروبي (EU) ودولة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة، ومن المرجح أن تتعزز أكثر في ضوء القواعد الجديدة الخاصة بمنح التأشيرات لمواطني البلدين وفي ظل نمو التجارة الثنائية. ويقدر مهاي ستيفان ستوبارو، سفير الاتحاد الأوروبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، أن التجارة بين الجانبين قد نمت بنسبة حوالي 10 في المائة في عام 2013.
- العلاقات الثنائية بين أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات متعددة الجوانب وسريعة النمو. وقد عزز من هذه العلاقات الروابط التجارية الواسعة بين الدولتين؛ ذلك أن دولة الإمارات هي أكبر شريك تجاري في الشرق الأوسط لأستراليا.
- تمثل اتفاقيات التعاون الفني والإداري الجمركي أحد المحاور الرئيسية في الملف الإقليمي والدولي للهيئة الاتحادية للجمارك على مدار سنوات عمرها الزمني القصير نسبياً، وتنطلق الهيئة في هذا الملف من كونها الهيئة الاتحادية الرسمية المعنية بالشأن الجمركي، فضلاً عن التزاماتها الدولية كعضو فاعل في منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي.

الفصل الأول: تعريفات ومفاهيم

أولاً: منظمات دولية وإقليمية

- منظمة التجارة العالمية (WTO) (بالإنجليزية World Trade Organization) : هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة فيما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 160 دولة عضوًا. إضافةً إلى 24 دولةً مراقبةً.
- صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبًا بعددهم البالغ 188 بلدًا.
- البنك الدولي (WB) World Bank هو واحد من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، التي تُعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوربًا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت أثناء الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك؛ نظرًا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات، والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) تم إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام 1964، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية. ويبلغ عدد أعضاء الأونكتاد حاليًا 188 دولةً. ويشارك في عمله بصفة مراقبين كثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني. الأمين العام لمؤتمر الأونكتاد هو الدكتور /موكيسا كيتوى، وهو كيني الأصل تولَّى منصب الأمين العام في 1 سبتمبر. تتمثل أهدافه الأساسية في تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الزيادة في فرص التجارة والتنمية المتاحة للبلدان النامية. مساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة وعلى الاندماج في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافًا.

■ الاتحاد الأوروبي (EU) European Union

هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 28 دولةً وأخرها كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م ، ولكن كثيراً من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوربي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوربية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة؛ لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد اتحاداً فيدرالياً؛ حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للإتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوقاً موحداً ذا عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما أن له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور 50 عاماً على إنشاء الإتحاد بتوقيع اتفاقية روما.

■ اتحاد (ميركوسور) MERCOSUR الاقتصادي: اسم تجمّع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بتعبير أصح تكتل اقتصادي، يمثل تلك الدول؛ شأنها في ذلك شأن رابطة آسيان. وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي K أما فنزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً كثيرة في أمريكا اللاتينية. تضم 250 مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي أو نحو 76 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية.

■ مجلس التعاون الخليجي (GCC) Gulf Cooperation Council

مجلس التعاون لدول الخليج العربي ويُعرف أيضاً باسم مجلس التعاون الخليجي وهو اتحاد إقليمي عربي على المستوى السياسي والاقتصادي، مكون من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت.

كان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه، ففي 16 مايو 1976 زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول إنشاء مجلس التعاون الخليجي، واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس؛ لسد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج العربي. تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة، بعدما توصل قادة كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها. يتولى الأمانة العامة للمجلس حالياً عبد اللطيف بن راشد الزباني. ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له.

ثانياً: مصطلحات اقتصادية عالمية

■ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما في مدة زمنية محددة. غالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة^[2]. ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. وبموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفرد . GDI ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية، وهي مادة في الاقتصاد الكلي. ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

■ الميزان التجاري Trade Balance

هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما في مدة ما، وبين قيمة صادراته. يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة؛ لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.

■ سياسة الحماية (في التجارة الدولية) Protectionism

هي السياسة الاقتصادية التي تهدف لتقييد التجارة بين الدول، باستخدام طرق مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وتحديد كمياتها، والحصص التقييدية، ومجموعة متنوعة من غيرها من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات، ومنع الأجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية والشركات. هذه السياسة هي تحالف وثيق مع المناهضة للعولمة، ويتناقض مع حرية التجارة.

■ ضريبة القيمة المضافة (VAT) Value Added Tax

هي ضريبة مركبة تُفرض على فارق سعر التكلفة وسعر المبيع للسلع، فهي ضريبة تُفرض على تكلفة الإنتاج، ويمكن القول الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة ظهرت للمرة الأولى سنة 1954 في فرنسا بفضل موريس لوريه الذي وضع قواعدها الرئيسية سنة 1953؛ فكان معدل الضريبة العادي 20% مع زيادات وصلت إلى 23% و 25% كما كانت تتضمن معدلات منخفضة بحدود 6 و 10%.

■ الحوكمة الحكامة أو حوكمة أو الحاكمية (مصطلح جديد في العربية وُضع في مقابل اللفظ الإنجليزي (Governance) - أو الفرنسي (Gouvernance) ، ويستعمل أيضًا لفظ حاكمية. وُلد مصطلح «الحوكمة» على وزن فوعلة (في سياق كل من العولمة و الحوسبة). والحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة. وهي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وهي تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم.

الفصل الثاني: النمو العالمي وانعكاساته على اقتصاد دولة الإمارات

صندوق النقد الدولي يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2016

في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي للعام الجاري 2016، توقَّع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% هذا العام و3.6% في عام 2017، بانخفاض طفيف عن التنبؤات الصادرة في أكتوبر 2015. وقال تقرير صندوق النقد: إن الاقتصادات المتقدمة ستشهد تعافياً متواضعاً هذا العام، في حين تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية واقعاً جديداً يتمثل في تباطؤ وتيرة النمو، التي توقع نموها بنسبة 4.3% هذا العام و4.7% في عام 2017.

تقرير صندوق النقد أشار أيضاً إلى أن "العام الجاري سيكون عام التحديات الكبيرة وينبغي أن ينظر صناع السياسات في مدى متانة اقتصاداتهم على المدى القصير وكيفية سبل تعزيزها، مع ضرورة الاهتمام في نفس الوقت بآفاق النمو على المدى الأطول". وأضاف أن الإجراءات طويلة الأجل سيكون لها آثار إيجابية بالفعل على المدى القصير، عن طريق ما تحققه من دعم الثقة وزيادة إيمان المواطنين بالمستقبل.

وتوقَّع التقرير أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 2.1% وأن يستمر بصورة مطردة في عام 2017، وهو ما يمثل تحسناً أضعف بدرجة طفيفة عما ورد في تنبؤات تقرير صندوق النقد في أكتوبر الماضي، فيما أضاف التقرير أن أسعار النفط المنخفضة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية والصراعات الداخلية في بعض الحالات، ستظل تؤثر سلباً على الآفاق المستقبلية في الشرق الأوسط.

ويقول الصندوق: إن رفع الفائدة المتوقع في الولايات المتحدة قد بدأ بالفعل تأثيره على الاقتصاد العالمي حيث بدأ المستثمرون في إعادة أموالهم إلى السوق الأمريكية لاغتنام الفرصة وهو ما أدى إلى زيادة قوة الدولار. ويعتبر الصندوق أن الاقتصادات في الدول النامية تواجه تحديات أكثر.

وأشار إلى أن البرازيل الدولة التي شهدت العام الجاري أكبر خفض لتوقعات النمو الاقتصادي في العامين المقبلين بنحو 3.5 في المائة بينما أشارت التوقعات إلى أن الاقتصاد البرازيلي لن يسجل أي نمو في العام التالي. أما الصين فيقول الصندوق: إنها قلب قصة الاقتصاد العالمي المتجدد بسبب التقارير المتواصلة عن تباطؤ الاقتصاد الوطني مشيراً إلى انخفاض كبير في أسعار المواد الخام هناك بسبب تراجع الطلب المحلي. ويوضح أن توقعات النمو للاقتصاد الصيني لم تشهد أي تغيير حيث ينتظر أن ينمو الاقتصاد الصيني بنحو 6.3 في المائة أثناء العام الجاري و 6 في المائة أثناء العام القادم.

ويتوقع الصندوق أيضاً أن تظل روسيا في مرحلة الركود الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط لكنه يتوقع أن تشهد نمواً اقتصادياً مقبولاً العام التالي.

وبالنسبة لدول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى يتوقع الصندوق أن تشهد أداء اقتصاديًا ضعيفًا بسبب التوازن الجاري بين زيادة أسعار الفائدة على القروض وانخفاض أسعار المواد الخام. وتعتمد دول مثل أنجولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا على صادرات النفط في قطاع كبير من الأداء الاقتصادي الوطني.

وقال التقرير: "بعيدًا عن تنبؤات الأجل القصير، نلاحظ أن الآفاق محاطة بعدد من المخاطر المهمة التي يقع أبرزها في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ومن شأنها تعطيل التعافي العالمي". ويتعلق معظم هذه المخاطر بالتعديلات الجارية في الاقتصاد العالمي، وهي استعادة التوازن في الصين، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وآفاق الزيادة التدريجية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتضم تلك المخاطر الاحتمالات الآتية:

أولاً: تباطؤ أشد من المتوقع في الصين، مما يمكن أن يسبب مزيدًا من التداعيات عن طريق التجارة وأسعار السلع الأولية وتراجع الثقة.

ثانيًا: مزيد من الارتفاع في سعر الدولار ومزيد من الضيق في أوضاع التمويل العالمية؛ مما يمكن أن يشكل مواطن ضعف في الأسواق الصاعدة، وقد يولد آثارًا سلبية على الميزانيات العمومية في قطاع الشركات وينشئ تحديات تمويلية أمام البلدان عالية التعرض لمخاطر الدولار.

ثالثًا: حدوث نوبة عالمية مفاجئة من اجتناب المخاطر، أيًا كان سبب حدوثها، مما قد يفضي إلى مزيد من الهبوط الحاد في أسعار العملات واحتمال التوترات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة القابلة للتأثر.

رابعًا: تصاعد التوترات الجيوسياسية في عدد من المناطق، مما يمكن أن يؤثر على الثقة ويُحدث اضطرابات في حركة التجارة والتدفقات المالية والنشاط السياحي.

هذه التوقعات التي تضمنها تقرير صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي في 2016، توافقت أيضًا وإلى حد كبير مع توقعات معدلة للنمو العالمي ولكن بانخفاض بلغ أكثر من واحد في المائة والصادرة عن منظمة التجارة العالمية WTO، والتي حذرت فيها المنظمة من أن التباطؤ في الصين وموجة التقلبات الواسعة التي تشهدها الأسواق العالمية لا تزال تشكل تهديدًا كبيرًا للنمو.

ففي سبتمبر من العام الماضي، قدرت منظمة التجارة العالمية أن التجارة العالمية سوف ترتفع بنسبة 3.9 في المائة هذا العام، بيد أنها خفضت هذه التوقعات إلى 2.8 في المائة، في توقعات محدثة. وقال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرت أزيفيدو في بيان "التجارة لا تزال تسجل نموًا إيجابيًا، وإن كان بمعدل مخيب للآمال".

وقالت المنظمة التي تتخذ من جنيف مقرًا لها:- إن هنالك عوامل مختلفة مستمرة في الضغط الهبوطي على التجارة العالمية. وفي حين أن مؤشرات أسعار السلع العالمية أظهرت علامات قليلة على التحسن، إلا أن المدى الكامل للتباطؤ في الصين - أكبر مستهلك للسلع في العالم - لا يزال غير مؤكد.

وأشارت المنظمة إلى "التباطؤ الأكثر حدة مما كان متوقعًا في الصين وتفاقم تقلبات الأسواق المالية" باعتبارهما من أبرز العوامل التي يمكن أن تزيد من تراجع النمو في التجارة العالمية هذا العام. ومع ذلك، قالت المنظمة: إن توقعات النمو بنسبة 2.8 في المائة يمكن أن تثبت أنها أقل من الواقع إذا ما نجحت جهود البنك المركزي الأوروبي الرامية إلى تحفيز النمو في منطقة اليورو.

وتوقعت المنظمة أن تشهد التجارة العالمية ارتفاعًا بنسبة 3.6 في المائة في عام 2017، على خلفية زيادة الطلب على السلع المستوردة في آسيا. بيد أن المنظمة قد حذرت في الوقت نفسه من "التهديد المستمر لسياسة الحماية، بينما يواصل العديد من الدول فرض قيود على التجارة".

(المصدر: موقع "بي بي سي" العربي)

الآفاق المتوقعة لنمو الاقتصاد الإماراتي

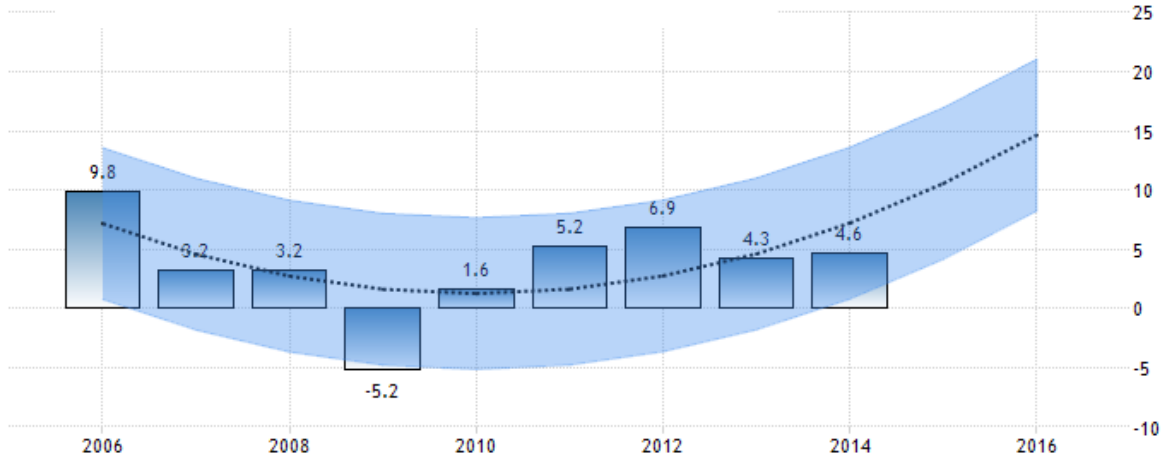
في حين أن السياسات الاقتصادية السليمة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة تحول دون حدوث تباطؤ مفاجئ في النمو الاقتصادي، إلا أن التراجع الحالي في أسعار النفط ربما يكون له تأثير على النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وكما أفادت شركة "فوكس إيكونوميكس" FocusEconomics الإسبانية المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية. وفي محاولة لاستعادة الاستدامة المالية، أعلن معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية عبيد حميد الطاير في مؤتمر صحفي في 24 فبراير الماضي أن نسبة ضريبة القيمة المضافة (VAT) التي تبلغ 5.0٪- سوف يتم تنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي اعتبارًا من أول يناير 2018. ومع ذلك، وفي المؤتمر الصحفي نفسه، أكد الطاير أن فرض ضرائب الشركات والدخل ليس على جدول الأعمال في الوقت الحاضر.

أسس النمو الاقتصادي لا تزال راسخة

في حين من المتوقع أن يظل نمو الاقتصاد الإماراتي مستقرًا هذا العام نظرًا للتراجع في أسعار النفط، لا تزال الأسس الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة راسخة؛ ذلك أن النظام المصرفي القوي في البلاد، وانخفاض الديون، والتنوع النسبي الذي يتميز به الاقتصاد الإماراتي - كل ذلك يمثل الدرع الذي يوفر الحماية اللازمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة أي ركود اقتصادي حاد. ويرى محللون أن نمو الاقتصاد سيرتفع بنسبة 2.7٪ في عام 2016، وهي نسبة أقل 0.2 نقطة مئوية فقط عن توقعات الشهر الماضي. وفي عام 2017، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 3.1٪.

في السياق نفسه، فإنه - وفقًا للأرقام والبيانات الصادرة عن مؤسسة "تريدينج إيكونوميكس" - وصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات إلى 2.50 في المائة في نهاية الربع الأول من العام الجاري. وفي الأجل الطويل، تشير التوقعات إلى أن معدل النمو سيصل إلى حوالي 4.30 في المائة بحلول عام 2020.

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات

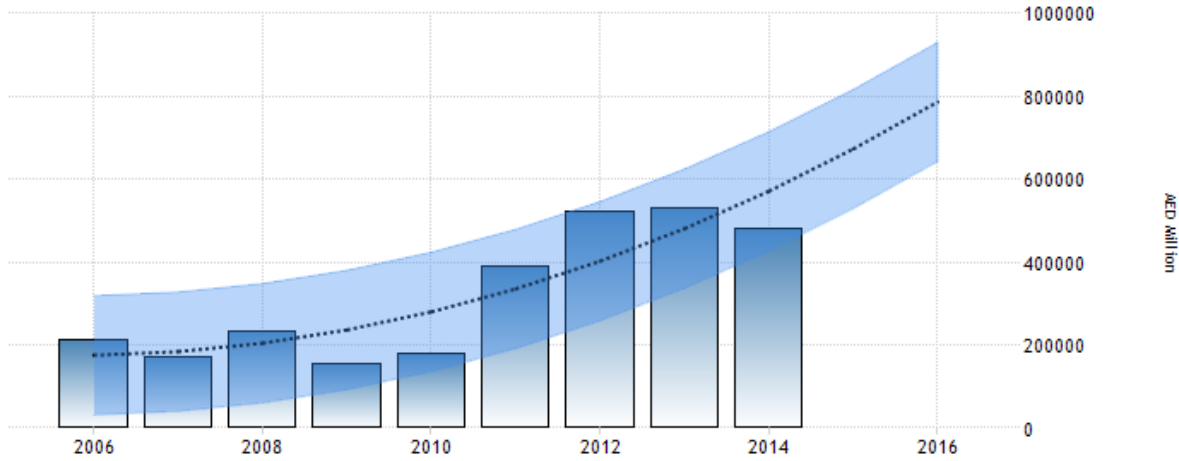


SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | NATIONAL BUREAU OF STATISTICS, UAE

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات

وبالنسبة إلى الميزان التجاري لدولة الإمارات، تشير توقعات "تريدينج إيكونوميكس" إلى أنه وصل إلى 455718.09 مليون درهم بنهاية الربع الأول من عام 2016. وفي الأجل الطويل، تشير التوقعات إلى أن الميزان التجاري سيصل إلى حوالي 223106.85 مليون درهم في عام 2020.

الميزان التجاري لدولة الامارات

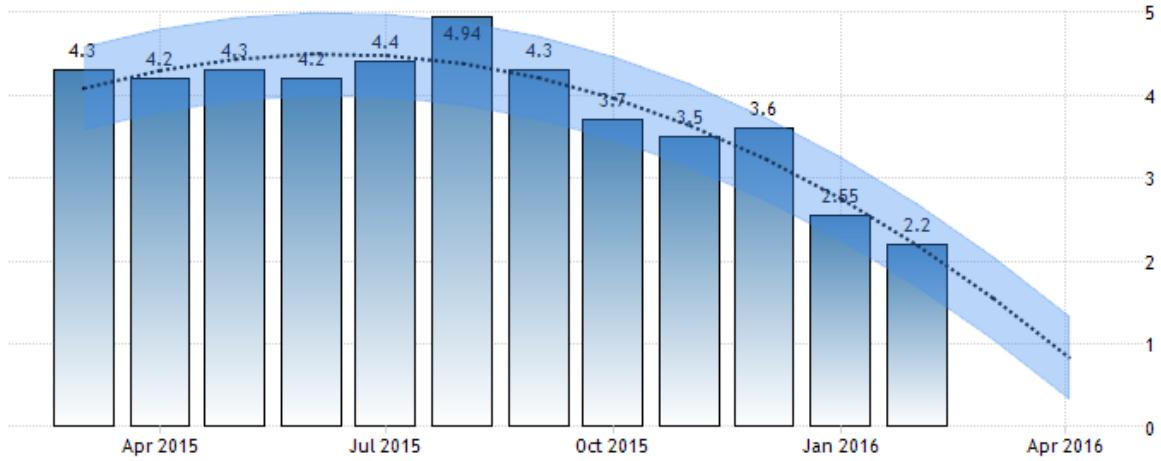


SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL BANK OF THE UNITED ARAB EMIRATES

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات

وفيما يتعلق بمعدل التضخم في دولة الإمارات، فإنه - وبحسب تقديرات وأرقام "تريدينج إيكونوميكس" - وصل إلى 2.30 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2016، ووفقًا للتوقعات المستقبلية أيضًا، فإنه من المقدر أن يستقر معدل التضخم في الإمارات عند 1.49 في المائة في غضون 12 شهرًا. أما في الأجل الطويل، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.50 في المائة بحلول عام 2020.

معدل التضخم في دولة الامارات

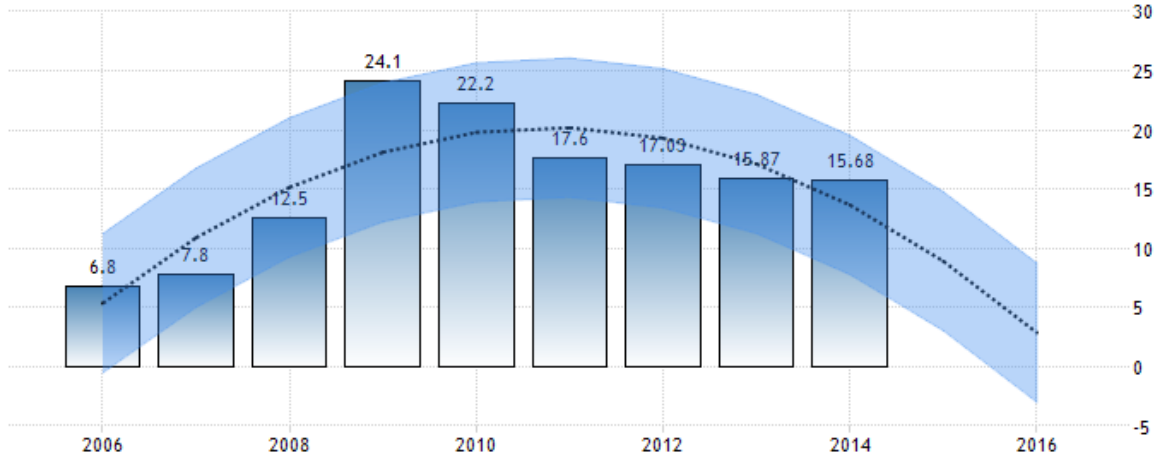


SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | NATIONAL BUREAU OF STATISTICS, UNITED ARAB EMIRATES

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات

وفيما يخص الدين الحكومي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات؛ فقد بلغ هذا الدين نسبة 19.47 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2016، وكما أشارت بيانات "تريدينج إيكونوميكس". وفي الأجل الطويل، من المتوقع أن يصل الدين الحكومي إلى حوالي 22.32 في المائة.

الدين الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات

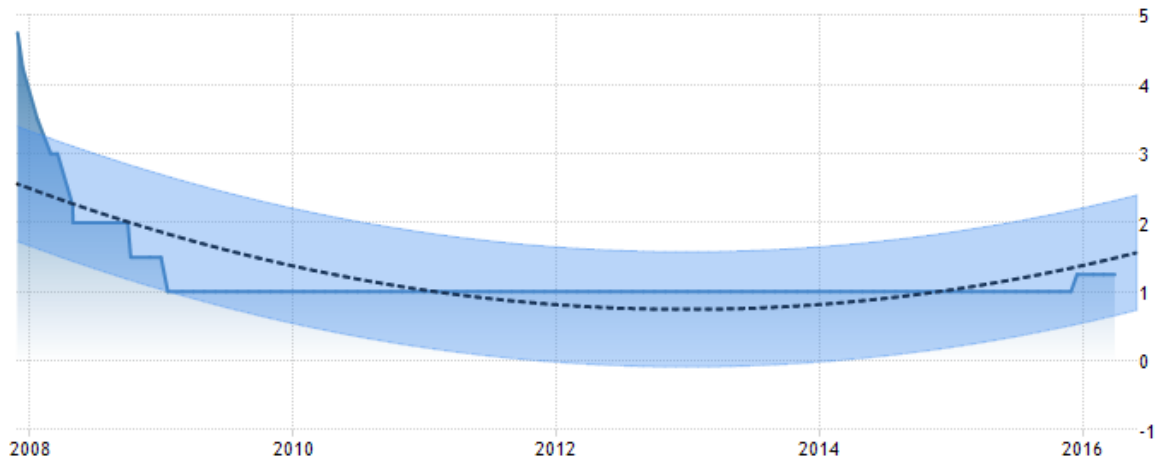


SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL BANK OF THE UNITED ARAB EMIRATES

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات

وبشأن سعر الفائدة في دولة الإمارات - وبحسب "تريدينج إيكونوميكس" - فقد استقر عند نسبة 1.75 في المائة في الربع الأول من عام 2016 ومن المتوقع أن يبقى دون تغيير في غضون الاثني عشر شهراً القادمة. وفي الأجل الطويل، من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة إلى حوالي 5.25 في المائة بحلول عام 2020.

سعر الفائدة في دولة الامارات



SOURCE: WWW.TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL BANK OF THE UNITED ARAB EMIRATES

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات.

الفصل الثالث: سياسات التجارة والاستثمار العالمية

في الوقت الذي يثار فيه قدر كبير من الشك والجدل حول الاتجاه المستقبلي للبنية الأساسية التي تركز عليها سياسات التجارة والاستثمار العالمية، فإن ما يطلق عليه مبادرة E15 لعامي 2015 و 2016 تتضمن سلسلة من المحادثات التي تتمحور في مجملها حول البنية العالمية للتجارة والاستثمار (GTIA) وفي الواقع، برزت دعوات في الآونة الأخيرة للبحث في - أو بالأحرى - لإعادة النظر في سياسات (GTIA) ، وعلى الأخص في ضوء ما يأتي:

- الاتجاهات الحديثة في التدفقات وسياسات التجارة والاستثمار العالمية، بما في ذلك ارتفاع سلاسل القيمة العالمية؛ تنامي الروابط بين التجارة والاستثمار، والتمويل؛ والتأثير المتزايد للحواجز غير الجمركية فيما وراء الحدود والتي تعترض التجارة العالمية.
- بطء وتيرة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وصعود أساليب المعالجة الإقليمية والجماعية، والثنائية.
- ظهور كثير من "اللاعبين القادرين على تغيير قواعد اللعبة" في المشهد العالمي مثل التطورات التكنولوجية ونمو الاقتصاد الرقمي وكذلك التحولات في القوة الاقتصادية والسياسية مع صعود الاقتصادات الناشئة.
- الدعوات المتزايدة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الجديدة، جنبًا إلى جنب مع تلك القائمة منذ مدة طويلة، حيث التجارة وقواعد التجارة الدولية والسياسات والمؤسسات ذات الصلة.

في ضوء هذه الحقائق والمعطيات، فإن ثمة حاجة ملحة إلى إعادة النظر في البنية الأساسية التي تستند إليها سياسات التجارة والاستثمار العالمية، وهو ما يمكن أن يتحقق - من وجهة نظرنا - عن طريق الحوار الجماعي الذي يمكن أن يشارك فيه صناع القرار والخبراء وأصحاب المصلحة لتحديد الرؤى والمجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، والخيارات الاستراتيجية في المجالات الآتية:

- الغرض: ما الذي يحتاجه المجتمع الدولي من GTIA لتحقيق أهداف السياسة العامة المشتركة لصالح التنمية المستدامة وحل التوترات حيث تتباعد وجهات النظر حول هذا الموضوع؟ وما المبررات التفاضلية التي تدفع إلى السعي للتعاون في مضمار التجارة الدولية؟
- النطاق: ما القضايا التي تستدعي مزيدًا من الاهتمام من GTIA؟ أين تحتاج الحكومات إلى أطر جديدة للتعاون؟ كيف يمكن للتغيير في التغطية أن يغير النهج الذي ينبغي على الدول أن تسلكه في مجال التعاون في التجارة الدولية؟ كيف يمكن أن تغير القضايا المطروحة والمثيرة للاهتمام الطريقة التي يجب أن تبدو من خلالها "بنية" التجارة والاستثمار العالمية؟
- مهام الحوكمة: أي من وظائف الحوكمة تستحق اهتمامًا أكبر؟ كيف يمكن أن تتطور هذه الاحتياجات على المدى المتوسط؟ كيف يمكن تصميم هذه المهام بطريقة الاستجابة للمخاوف بشأن الفعالية والشمولية، والشرعية، والشفافية؟
- التبعية والمبررات للتعاون: أين يمكن أن تكون هنالك حاجة إلى تعزيز أساليب المعالجة متعددة الأطراف لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة، وكيف تفيد التعددية في تحقيق هذه الغاية؟ أين ولأي أغراض ينبغي النظر في مجموعة متنوعة من الأساليب البديلة؟ كيف يمكن لهذه بدورها أن تدعم تطور النهج المتعدد الأطراف مع مرور

الوقت؟ أين هي الاحتياجات والفرص للنهج غير الحكومي، وكيف ينبغي للحكومات أن تستجيب لهذا؟ كيف يمكن معالجة التعقيد المتزايد للجهود في مجال الحوكمة الدولية، وبعبارة أخرى ما يسمى بـ "تعقيد النظام"

- الاتساق مع عمليات أوسع للحوكمة العالمية: كيف يمكن لـ GTIA أن تساهم بشكل أفضل في عمليات الحوكمة الاقتصادية العالمية وعلى نطاق أوسع؟ ما الأساليب التي من شأنها أن تعزز مزيداً من التماسك بين التجارة والمفاوضات الاستثمارية من جهة، وأجندات السياسة العامة والالتزامات الدولية للتصدي لتحديات التنمية المستدامة، من جهة أخرى؟

ومن خلال GTIA، يمكن القول بأن دور الحكومات الوطنية أمر بالغ الأهمية. وبالتالي فإن المحادثات سوف تهدف أيضاً إلى استكشاف التغييرات اللازمة في عمليات وضع السياسات التجارية الوطنية لتعكس الطبيعة المتطورة، والتوجهات المستقبلية، واحتياجات GTIA التي تخدم التنمية المستدامة.

وفي اعتقادنا، لوضع المناقشات حول مستقبل GTIA في سياق أوسع، فإنه يجب أن تتجاوز هذه المناقشات نطاق "وجهة النظر الداخلية" لمجتمع السياسة التجارية بحيث تنظر أيضاً في أولويات صناع القرار وأصحاب المصلحة المشتركة ممن لا يشاركون بطريقة مباشرة في GTIA ولكن توقعاتهم وآراءهم تؤثر كثيراً في السياسات العالمية للتجارة والاستثمار.

(المصدر: موقع إي 15 اينشياتيف e15initiative.org)

الفصل الرابع: العلاقات التجارية الثنائية بين الإمارات ودول العالم

1- شراكة اقتصادية متميزة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة

ترتبط الإمارات والولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية وتجارية متنامية واستثمارية قوية وتعتبر الشراكة الاقتصادية بين البلدين من أكثر الشراكات نمواً ليس على مستوى الخليج وحده بل أيضاً على مستوى العالم إذ يشير الفائض التجاري بين البلدين عبر السنوات العشر الأخيرة إلى التنافسية القوية للولايات المتحدة في العديد من القطاعات.

وقد نما حجم الصادرات الأمريكية والاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة، ومن المرجح أن يستمر في النمو في المستقبل. ويعكس هذا النمو المكانة القوية للاقتصاد الإماراتي الذي يشهد تنوعاً كبيراً فضلاً عن دوره الرائد في البلاد كعامل تأثير فعال في عملية التحديث الشامل في أرجاء العالم العربي. ويمكن القول بأن العلاقة الاقتصادية المتميزة بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات تتجسد بوضوح من خلال الحقائق الآتية:

- دولة الإمارات العربية المتحدة تعد أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية أكثر من 22.11 مليار دولار في عام 2014 - وهو العام السادس على التوالي الذي تحتل فيه دولة الإمارات هذه المكانة المتميزة كواحدة من أهم الشركاء التجاريين لدى الولايات المتحدة.
- دولة الإمارات العربية المتحدة لديها أيضاً علاقات تجارية مع كل ولاية في الولايات المتحدة، فضلاً عن مقاطعة كولومبيا، وبورتوريكو، وجزر فيرجن.
- دولة الإمارات العربية المتحدة تربط عملتها - الدرهم - بالدولار الأمريكي.
- أكثر من ألف شركة أمريكية لها وجود في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن بينها شركة بكتل وشركة إكسون موبيل وستاريكس وكولد ستون كريمري.

ووفقاً لتقرير مجلس الأعمال الإماراتي الأمريكي فإن الصادرات الأمريكية والاستثمارات المباشرة في الإمارات ارتفعت على مدار السنوات الأخيرة بصورة واضحة. فيما توضح المؤشرات أن هذا النمو سيستمر في المستقبل؛ مما يعكس التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات ودورها الرائد في العالم العربي. ويتوقع أن تشهد السنوات القليلة المقبلة مزيداً من التطور في العلاقة الاقتصادية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة بالنظر إلى الدور المتنامي للإمارات كقوة اقتصادية إقليمية جاذبة فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي تشهده الدولة إضافة إلى السياسات الاقتصادية الحكيمة.

وحسب الإحصائيات الرسمية فإن حجم التجارة الثنائية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة بلغ / 91.3 / مليار درهم عام 2014 ولا تزال دولة الإمارات الوجهة التصديرية الرئيسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنطقة بأكملها للسنة السادسة على التوالي. وشهد حجم الصادرات الإماراتية لأمريكا نمواً قدره / 22.3 / في المائة في عام 2014 مقارنة بعام 2013.

وتعتبر دولة الإمارات أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ فحجم التبادل التجاري غير النفطي بين الدولتين وصل إلى أكثر من / 27 / مليار دولار أمريكي. وتعد الإمارات من أكبر الدول المستوردة من الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

كما يصل حجم الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة إلى أكثر من / 21 / مليار دولار موزعة بين الاستثمار في أسواق المال الأمريكية والاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن احتضان الإمارات لأكثر من ألف شركة أمريكية يعمل فيها / 60 / ألف أمريكي.

ويبرز في هذا المجال مستوى التقدم الذي شهدته البيئة الاستثمارية الجاذبة في الإمارات وما تتمتع به من خصائص وميزات ومقومات في مقدمتها وجود بنية تحتية حديثة ومتطورة من طرق ومطارات وموانئ وعشرات المناطق الحرة بأفضل المرافق والخدمات وأسهل الإجراءات الميسرة وتوفر منظومة تشريعية عصرية تحمي الاستثمارات والمستثمرين الأجانب وما تتمتع به الإمارات من أمن وأمان فريدين إضافة إلى توفر فرص استثمارية مجزية في قطاعات كثيرة.

وتمثل المشاريع المقامة حالياً في دولة الإمارات فرصة سانحة للشركات الأمريكية العاملة في قطاع البنية التحتية وبصفة خاصة في مجالات مثل إدارة وهندسة المشاريع "بما في ذلك الإنشاءات والهندسة المعمارية والتصميم" والطاقة المتجددة "الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة" والشبكة الذكية وكفاءة الطاقة والتقنيات البيئية.

2- علاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي

العلاقات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بدأت في إطار اتفاق التعاون الموقع في عام 1988 بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وبعد صدور قرار من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن / نائب رئيس المفوضية الأوروبية، كاترين أشتون، فتح الاتحاد الأوروبي بعثة تمثيلية في دولة الإمارات العربية المتحدة في النصف الثاني من عام 2013. ويعد وجود وفد يمثل الاتحاد الأوروبي في إمارة أبوظبي شهادة على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بتعزيز التعاون الثنائي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وتحتل دولة الإمارات الترتيب الرابع عشر كأكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي كما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الثاني لدولة الإمارات. فضلاً عن ذلك، فإن دولة الإمارات تستضيف سفارات 22 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأكثر من 1.6 مليون زائر في دول الاتحاد الأوروبي يسافرون إلى دولة الإمارات كل عام كما أن أكثر من 150 ألفاً من مواطني دول الاتحاد الأوروبي هم من المقيمين الدائمين في دولة الإمارات العربية المتحدة والذين جلبوا معهم الخبرات والمدخلات المتخصصة لزيادة تحفيز النمو الاقتصادي وتنويعه.

في الوقت نفسه، نمت وتيرة التعاون بين الاتحاد الأوروبي (EU) ودولة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة، ومن المرجح أن تتعزز أكثر في ضوء القواعد الجديدة الخاصة بمنح التأشيرات لمواطني البلدين وفي ظل نمو التجارة الثنائية.

ويقدر ميهاي-ستيفان ستوبارو، سفير الاتحاد الأوربيّ إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، أن التجارة بين الجانبين قد نمت بنسبة حوالي 10 في المائة في عام 2013.

وقال: إنه في عام 2012، بلغ حجم التجارة الثنائية 45.5 مليار يورو، أي بزيادة 30 في المائة منذ عام 2007، وزيادة 110 في المائة منذ عام 2003. واليوم، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الحادي عشر كأكبر شريك تجاري عالمي للاتحاد الأوربيّ كما تحتل المركز الأول في منطقة الخليج العربي. وفي الغالب، تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المنتجات الهيدروكربونية إلى دول الاتحاد الأوربيّ. أما الواردات الرئيسية لدولة الإمارات من الاتحاد الأوربيّ فهي الآلات والمعدات الصناعية، ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية.

3- علاقات ثنائية متعددة الجوانب مع أستراليا

العلاقات الثنائية بين أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات متعددة الجوانب وسريعة النمو. وقد عزز من هذه العلاقات الروابط التجارية الواسعة بين الدولتين؛ ذلك أن دولة الإمارات هي أكبر شريك تجاري في الشرق الأوسط لأستراليا. وقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بين أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التعليم العالي والتدريب والتعاون للبحوث في أبريل 2014. كما تم توقيع اتفاق بين حكومة أستراليا وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2014؛ مما يمهد الطريق لأستراليا لتقديم اليورانيوم لبرنامج الطاقة النووية المدني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

4- الروابط التاريخية حجر الأساس في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الهند

الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة تقاسمتا الروابط التجارية التاريخية عبر القرون. فقد هيمن على علاقات التبادل التجاري القديمة بين الدولتين السلع التقليدية مثل التمور والأسماك، بيد أنها توسعت وشهدت تغييرًا جذريًا بعد اكتشاف النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ظهور الإمارات العربية المتحدة ككيان موحد في عام 1971، بدأت الصادرات من الهند تتنامي تدريجيًا على مر السنين، إلا أن الزخم الحقيقي لعلاقات التعاون التجاري بدأ بعد أن رسخت إمارة دبي نفسها كمركز تجاري إقليمي في أوائل التسعينيات وفي نفس الوقت تقريبًا، بدأت عملية تحرير الاقتصاد في الهند. وقد ساهم تزايد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند ودولة الإمارات في استقرار ومثانة العلاقات الثنائية في جميع المجالات. وكلا الجانبين يسعى إلى تعزيز هذه العلاقات من أجل المنفعة المتبادلة. وقد بلغ حجم التجارة بين الهند والإمارات العربية المتحدة 180 مليون دولار سنويًا في فترة السبعينيات، إلى أن وصل اليوم إلى ما يربو على 60 مليار دولار، ومن ثم صارت دولة الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند للعام 2014-15، بعد الصين والولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فالإمارات العربية المتحدة هي ثاني أكبر مقصد للصادرات الهندية بمبلغ يزيد على 33 مليار دولار للعام 2014-15.

5- الاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول العالم

تمثل اتفاقيات التعاون الفني والإداري الجمركي أحد المحاور الرئيسية في الملف الإقليمي والدولي للهيئة الاتحادية للجمارك على مدار سنوات عمرها الزمني القصير نسبياً، وتنطلق الهيئة في هذا الملف من كونها الهيئة الاتحادية الرسمية المعنية بالشأن الجمركي، فضلاً عن التزاماتها الدولية كعضو فاعل في منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي.

وتعتبر اتفاقيات التعاون الفني والإداري المتبادل في الشؤون الجمركية من أهم الاتفاقيات التي أكدت عليها منظمة الجمارك العالمية لعدة أسباب أهمها:

- مساهمة الاتفاقيات الفعالة في الحد من المخالفات التشريعية الجمركية التي تؤدي إلى الإخلال بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية للبلدين.
- دورها في ضمان الاحتساب الدقيق وتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى على الصادرات والواردات من السلع، فضلاً عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحظر والتقييد والرقابة.
- تفعيل الإجراءات ضد المخالفات الجمركية بالتعاون الوثيق بين البلدين.
- وضع حد لتزايد حجم ومسار الاتجاه غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، باعتبارها تشكل خطراً على الصحة العامة والمجتمع.
- نظرها بعين الاعتبار إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المشجعة للمساعدة الثنائية المتبادلة، فضلاً عن توصيات منظمة الجمارك العالمية.
- تعزيزها للتعاون الجمركي بما يخدم المصلحة المشتركة وتهيئة المناخ الملائم لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية بصفة عامة بين البلدين.
- ما يترتب عليها من تبادل الخبرات والتجارب بين إدارات الجمارك بين البلدين وخاصة في الميادين الفنية والإدارية.
- ما توفره من ضرورة التعاون الدولي فيما يخص المسائل المتعلقة بالإدارة وتطبيق التشريع الجمركي للبلدين.

وتسعى الهيئة من خلال ملف الاتفاقيات الثنائية إلى تجسيد الهدف الذي اتخذته شعاراً لها منذ بداية عملها، ألا وهو "نحو مجتمع آمن. وتجارة عادلة"، إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع، عن طريق حماية المجتمع المحلي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية السلبية للسلع المقلدة والمغشوشة، ومراقبة حركة المواد المزوجة الاستخدام والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ، في نفس الوقت الذي تسعى فيه الهيئة إلى تسهيل حركة التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها التجاريين على مستوى العالم. وتهدف الاتفاقيات الثنائية الدولية إلى تحقيق طرفي المعادلة الجمركية المستهدفة من قبل الهيئة "مجتمع آمن وتجارة عادلة" عن طريق عدد من البنود والمحاور الرئيسية التي تتضمنها الاتفاقيات، ومن بينها تعزيز التعاون الدولي المشترك في مجال الشؤون الجمركية، ومكافحة المخالفات التي تضر بأمن واقتصاد وسلامة المجتمع، والارتقاء بالوعي والثقافة الجمركية عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات وإقامة الدورات التدريبية المشتركة، وإصدار التشريعات والأنظمة التي تسهل مرور المسافرين وتدفق السلع، إضافة إلى إبراز دور الجمارك كشريك اقتصادي أكثر منها جهة جباية، فضلاً عن احتواء الاتفاقيات على قواعد أساسية لحماية المعلومات تتعلق بشرعية الحصول على المعلومة واستخدامها لأغراض مشروعة وكفايتها للغرض الذي طُلبت من أجله وحفظها بشكل آمن.

وعلى مدار السنوات الماضية وقَّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية ثنائية مع الدول الآتية:

- جمهورية باكستان الإسلامية 2006
- جمهورية الجزائر 2007
- جمهورية أذربيجان 2011
- جمهورية الهند 2012
- جمهورية كازاخستان 2012
- جمهورية الأرجنتين 2013
- جمهورية أرمينيا 2013
- جمهورية المالديف 2014
- كوريا الجنوبية 2015
- المملكة المغربية 2015
- المملكة الهولندية 2015

1.750 تريليون درهم تجارة الإمارات الخارجية غير النفطية في 2015

بلغ حجم التجارة الخارجية . غير النفطية . لدولة الإمارات / 1.750 / تريليون درهم . (476.4 مليار دولار) خلال عام 2015 بنسبة نمو / 10 / في المائة مقارنة بعام 2014. وتؤكد هذه الأرقام زيادة تنافسية الدولة بوصفها عاصمة للتجارة الإقليمية والعالمية.

وبلغ حجم التجارة الخارجية . غير النفطية مع احتساب تجارة المناطق الحرة بلغ / 1.632 / تريليون درهم في عام 2014 بينما حققت التجارة المباشرة / 1.72 / تريليون درهم (291.9 مليار دولار) . منها الواردات / 696.4 / مليار درهم والصادرات / 132.2 / مليار درهم وإعادة التصدير / 243.7 / مليار درهم.

وارتفع حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لعام 2014 إلى حوالي / 560 / مليار درهم (152.4 مليار دولار) وتمكنت الدولة من تحقيق مراكز متقدمة في تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015 الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

وحافظت الدولة على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت في المرتبة الـ / 16 / عالمياً في الصادرات السلعية والمرتبة الـ / 20 / في الواردات من السلع في حين حلت في تجارة الخدمات في المرتبة الـ / 19 / كمستورد للخدمات وفي المرتبة الـ / 42 / في صادرات الخدمات.

وتعد الأرقام والمعطيات الواردة في تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015 مبشرة وتعطي تأكيداً على استمرارية نجاح السياسات الاقتصادية للدولة عامًا تلو الآخر. وعزز هذا النجاح مكانة الدولة على الساحة التجارية العالمية.

ويتوقع المزيد من النمو والازدهار بجانب تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية على جميع المستويات في إطار تطبيق الحكومة الاتحادية لرؤية الإمارات 2021 وأجندتها الوطنية.

وأظهر التقرير حجم التطور الذي شهدته الدولة على مستوى التجارة الدولية مؤكداً أن الإمارات بذلت جهوداً مكثفة في الأعوام الماضية لفتح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء شعبها والمقيمين على أرضها.

وبين أن الإعلان عن فوز دبي باستضافة إكسبو 2020 والمشاريع التنموية التي تنفذها الدولة في قطاعات عدة جاء مدعومًا بكثير من المبادرات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار لتكون جميعًا عناصر داعمة للجهود الهادفة لرفع مستوى تنافسية الدولة.

وأشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتصل بالاتفاقيات الدولية مُنَوِّهاً بعضوية الإمارات في منظمة التجارة العالمية والتي تعود إلى مارس عام 1996 وما ترتب عليها من مراجعات للسياسة التجارية للدولة مرتين في 2006 و2012 الأمر الذي أدى إلى تطور قطاع التجارة بدرجة ملحوظة.

وحافظت الإمارات على مكانتها بوصفها أهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا حسب تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015.

وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً لتوسيع النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف واستراتيجية مفاوضات التجارة الحرة في إطار مجلس التعاون الخليجي للدول العربية (GCC)، مع التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة، والتي دخل حيز التنفيذ في بداية عام 2015، والاتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة التجارة الحرة الأوربية (النرويج والسويد وأيسلندا وليختنشتاين) في 22 يونيو 2009.

في الوقت نفسه، تم أيضاً توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونيوزيلندا في أكتوبر 2009، ودول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تتفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع كل من الاتحاد الأوربي ودول "ميركوسور" (MERCOSUR) (البرازيل وباراجواي وأوروغواي والأرجنتين)، فضلاً عن اتفاقات مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية وأستراليا وباكستان والهند وتركيا.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في فبراير

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (PMI) من أدنى مستوياته في شهر يناير من 52.7-1،53 في فبراير. ونتيجة لذلك، لا يزال مؤشر مديري المشتريات فوق عتبة الـ 50 نقطة التي تفصل بين النمو والانكماش في إنتاج القطاع الخاص غير النفطي.

ففي فبراير، كان من المقرر أن يؤدي هذا الارتفاع إلى تحقيق نمو أسرع في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف. ومع استمرار الضغوط التضخمية، عمدت الشركات إلى خفض النفقات إلى أقصى حد منذ مارس 2010 لتأمين عملاء جدد. وقال محللون في بنك دبي الوطني "التحسن في مؤشر مديري المشتريات بدولة الإمارات الشهر الماضي أمر مشجع، ولا سيما على خلفية انخفاض أسعار النفط، وهو اجس النمو العالمي وقوة الدولار. ومع ذلك، فإن معدل النمو في القطاع الخاص غير النفطي لا يزال أضعف بكثير من العام الماضي، عندما سجل مؤشر PMI 58.1 نقطة. وعلى ذلك، فإننا نتوقع أن تظل بعض التحديات في الأسابيع القادمة، وذلك بدعم من كثير من العوامل العالمية التي تلقي بثقلها على المعنويات والنشاط".

كما يتوقع المشاركون في توقعات FocusEconomics أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.8٪ في عام 2016، بانخفاض 0.1 نقطة مئوية عن توقعات الشهر الماضي.

6- بيانات عن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

2015	2014	2013	2012	2011	
9.6	9.3	9.0	8.8	8.5	عدد السكان (بالمليون)
	42,067	41,980	41,685	40,072	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

					(بالدولار الأمريكي)
	391	379	365	341	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)
3.1	4.6	4.3	6.9	5.2	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، والتباين السنوي في٪)
	0.3	6.0	13.4	1.8	الاستهلاك (التباين السنوي في٪)
	3.6	8.3	13.2	1.8	الاستثمار (التباين السنوي في٪)
	4.5	2.8	0.7	5.6	الإنتاج الصناعي (التباين السنوي في٪)
	3.6	3.8	4.0	4.1	نسبة البطالة
	5.0	10.4	10.9	6.3	الميزان المالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
	15.7	15.9	17.0	17.6	الدين العام (من الناتج المحلي الإجمالي)
3.6	3.1	1.5	0.6	0.2	معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك، والتباين السنوي في٪)، EOP
4.1	2.3	1.1	0.7	0.8	معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك، والتباين السنوي في٪)
1.25	1.00	1.00	1.00	1.00	سعر الفائدة (٪)
	14.0	18.8	21.8	14.9	الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
	54.6	71.4	79.7	50.9	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
	131	144	142	107	الميزان التجاري USD (مليار دولار)
	371	374	360	302	الصادرات USD (مليار دولار)
	240	230	218	195	الواردات USD (مليار دولار)
	78.4	68.2	47.0	37.3	الاحتياطيات الدولية (USD)

المصدر: موقع "تريدينج إيكونوميكس"، نقلا عن المركز الوطني لإحصاء بدولة الإمارات

الفصل الخامس: النظام التجاري الدولي الجديد وتطوره

منذ العصور الوسطى حتى القرن السادس عشر لم يكن للدول أن تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيوداً عليها نسبة لدور الدولة الحارسة آنذاك باعتبار أن النشاط التجاري من خصوصيات الأفراد ووظيفة الدولة مكرّسة في تحقيق الأمن والعدالة وحمايتها من العدوان.

وظلت التجارة الدولية من غير قيود حتى ظهرت نظريات التجار والتي تمثل أساس الفكر التجاري الذي أدى إلى إخضاع التجارة الخارجية لكثير من القيود الحمائية حيث يرى أنصار هذا الفكر أن ثروة الأمم تُقاس بما لدى الدول من معادن ثمينة كالذهب والفضة دون النظر إلى مواردها وثرواتها الطبيعية الأخرى وظهرت بعد ذلك نظريات الطبيعيين في القرن الثامن عشر التي جاءت عكس نظريات التجار حيث قامت على رفض تدخل الدولة في التجارة الخارجية انطلاقاً من ضرورة ترك التجارة حرة غير خاضعة لأي قيود.

وتمثل التعاون التجاري بين الدول آنذاك عن طريق الاتفاقات الثنائية التي تتناول العلاقات التجارية فيما بينها ونجد أنه في المدة من عام 1919 إلى عام 1947 حدث تطور كبير في مجال التعاون التجاري الدولي حيث انتقلت الاتفاقات الثنائية في التجارة الخارجية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف وتجلّى ذلك في التعاون التجاري الإقليمي والتعاون التجاري متعدد الأطراف.

إزاء ويلات الحرب العالمية الثانية وما ألقته باقتصاديات معظم دول العالم من خسائر عمدت هذه الدول إلى أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية وإزالتها وبانتهاء الحرب عام 1945 وبانتهاء فكرة إعادة تنظيم اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب بدأ عدد كبير من الدول في إعادة الحرية النسبية إلى حركة التجارة الدولية وأصبح الجو مهيئاً لبذل مجهودات في هذا الإطار والقيام بمحاولات على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري في جو من الثقة المتبادلة ولوضع مجموعة من القواعد المتناسقة الكفيلة بتوحيد المفاهيم في مجال سياسة التجارة الخارجية بحيث يؤدي لتحرير وتنمية حركة التجارة الدولية واقترحت تلك الدول عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا سنة 1948 بعد أن سبقته سلسلة من الاجتماعات للإعداد له.

ولا شك في أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً كبيراً بعد أن شعرت أنها تواجه تدهوراً في قوتها الاقتصادية النسبية وتحدياً في دول صاعدة؛ الأمر الذي دفعها للبحث عن أدوات ووسائل قوة للمحافظة على وضعها المهيمن واسترداد زمام المبادرة في المجال الاقتصادي وبخاصة في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً وقد اختارت الولايات المتحدة بعض أدوات الضغط الاقتصادي التي تهيمن عليها وهي الصندوق والبنك الدوليين واتفاقية الجات؛ حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أيقنت أنها ترث عالمًا متباعدًا الأطراف من دول استعمارية أنهكتها الحرب ودمرتها، في حين تملك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً. وتم توقيع اتفاقية بريتون وودز عام 1944 التي نتج عنها إنشاء (الصندوق والبنك) الدوليين والاتفاق على اعتبار الدولار عملة العالم مقابل تعهد الولايات المتحدة بتحويله إلى ذهب عند الطلب.

ويرجع إنشاء اتفاقية الجات إلى الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي انعقدت في شباط عام 1946 حيث تقرر بالإجماع عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة بهدف وضع مشروع ميثاق منظمة تجارية دولية.

وأنشئت لجنة تحضير لهذا الغرض كان من أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G ATT) في عام 1947 تم التوقيع على اتفاقية الجات وكان بناء هذه المؤسسة يستهدف أساساً العمل على تنمية الاقتصاد العالمي عن طريق تجنب الإفراط في إجراءات الحماية الجمركية التي كانت قد انتشرت نتيجة الركود الاقتصادي، كما تهدف إلى الإبقاء على شبكة إمبريالية موحدة بطريقة أو بأخرى تستهدف توسيع نطاق التجارة الحرة وإبقاء السيطرة على المستعمرات السابقة ومنح الشعوب التي ترغب في الانعتاق من رقبة هذه الشبكة بالحرب أو الوسائل الأخرى.

وتعتبر الاتفاقية العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة الأساس لما يمكن تسميته بالنظام المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية ويعتبر نظام العلاقات التجارية الدولية سلسلة من المبادئ والمعايير التي تشكل أساس التوافق الدولي فيما

يتعلق بدور الحكومات في إدارة التجارة الدولية هذا بالإضافة إلى اشتماله على مجموعة من الحقوق والالتزامات التعاقدية التي تحكم تنظيم وتنفيذ السياسات التجارية.

وكانت اتفاقية الجات بمثابة محفل تبحث فيه الدول الأعضاء المشكلات التجارية المتعلقة بينها؛ ولذا صممت الجات أساساً لأغراض نظام اقتصادي موجّه نحو السوق يكون بموجبه الاختلاف بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية هو المحدد الرئيسي لتدفق التجارة الدولية، وكان على التعرّيف أن تصبح الوسيلة المقبولة لتنظيم المنافسة في مجال الواردات وتمّ تحريم القيود الكمية من ناحية المبدأ، ولكن يمكن تطبيقها في إطار محدود جداً وفي ظروف تمّ تعريفها بعناية وضمنت المعاملة الوطنية كما عرفت في المادة الثالثة في اتفاقية الجات "عدم إخضاع السلع بمجرد عبورها الحدود لتدابير ذات طابع تمييزي في مواجهة السلع المنتجة محلياً".

في العقود الأولى التي أعقبت إنشاء الجات كُلت الجهود المبذولة لتحرير التجارة الدولية بالنجاح؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة عدد المتنافسين على الأسواق الدولية، واقتناع الدول المتاجرة الرئيسية بضرورة تحرير القيود الكمية، ونجاح الدول في ذلك الوقت في جعل ميثاق هافانا يحتوي على نص يعالج التعمير والتنمية معاً وهو الفصل الذي انعكس في المادة الثامنة عشرة في اتفاقية الجات. وقد مرت اتفاقية الجات بكثير من الجولات حتى وصلت إلى وضعها الحالي.

منظمة التجارة العالمية أحدث آلية في منظومة التجارة الدولية

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرًا حيث إن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا ورغم أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي وُضع في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسين عامًا. احتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور عدد كبير من رؤساء الدول وقادة الحكومات. لقد شهدت العشرون عامًا الماضية نموًا استثنائيًا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنويًا، وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر؛ مما ساهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام عبر سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات؛ فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي. في فبراير 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي.

في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة دون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقًا خاصًا بالخدمات المالية يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضيع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. وفي عام 2000 بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات.

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

النتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان؛ فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائمًا لهم. النتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام.

النتيجة الأخرى هي الثقة بأن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها. وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم.

تكون النتيجة أيضًا هي عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بدرجة أكبر. يتم على نحو نموذجي اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء، ويصدق عليها برلمانات الدول الأعضاء. يتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية؛ حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية تنخفض. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضًا الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

تُتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية في العادة بإجماع أصوات الدول الأعضاء ثم تُقرُّها لاحقًا برلمانات الدول. تُحوَّل أي خلافات تجارية إلى آلية تسوية المنازعات في المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات؛ لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها. وبهذا الأسلوب فإن مخاطر تحوُّل المنازعات إلى صراعات سياسية أو عسكرية تنخفض كثيرًا. وبتقليل الحواجز في التجارة تؤدي أنظمة منظمة التجارة العالمية إلى تقليل الحواجز ما بين الأمم والدول.

إن محور النظام - المعروف بالنظام التجاري المتعدد الجوانب - هو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي وقَّعتها أغلبية دول العالم التجارية وأقرَّتها برلماناتها. تعد تلك الاتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية، وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقًا تجارية مهمة، كما تُلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة على نحو يحقق مصلحة الجميع.

(المصدر: موقع منتدى المحامين العرب) [/ http://www.mohamoon-montada.com](http://www.mohamoon-montada.com)

موقع منظمة التجارة العالمية : <http://www.wtoarab.org/?lang=ar>

الفصل السادس: فعاليات اقتصادية

1- ماليزيا تستضيف المنتدى الاقتصادي العالمي حول آسيا

تشهد العاصمة الماليزية كوالالمبور في اليومين الأول والثاني من شهر يونيو 2016 انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي احتفالاً بمرور 25 عامًا على تشكيل جدول الأعمال الإقليمي في جنوب شرق آسيا. ففي ذلك الوقت، حققت المنطقة تقدمًا كبيرًا، وبلغت ذروتها في إطلاقها مؤخرًا لمجموعة آسيان الاقتصادية (AEC) التي تُجسّد طموحات وآمال دول المنطقة لإزالة الحواجز التي تحُول دون التدفق الحر للسلع والخدمات والأشخاص وتحسين الاستدامة والبنية التحتية وسبل العيش.

ولكن، في حين أن لدى رابطة آسيان كثيرًا من الإنجازات التي تفخر بها، فإنها تواجه أيضًا كثيرًا من التحديات الخطيرة؛ فقد باتت البيئة الاقتصادية العالمية أكثر تنافسًا بينما تخيم عليها كثير من المشاكل من بينها تباطؤ وإعادة التوازن في الصين وتطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، إلى الركود في كثير من الأسواق الناشئة، وما يصاحب ذلك كله من التراجع في التجارة العالمية. ثم هناك موجات المد والجزر والتقلبات في قطاع التكنولوجيا الجديدة التي تجتاح العالم، ومسارات التنمية وسياسات التصنيع والقدرة التنافسية لدى القوى العاملة.

ولا يقل أهمية عن هذه الصعوبات والتحديات تغيير الهيكل الاقتصادي والجغرافي لاقتصاديات المنطقة، بما في ذلك الشراكة عبر المحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) وسياسة الصين بشأن الحزام الواحد، ومبادرة الطريق الواحد. فضلًا عن ذلك، فإن الارتفاع السريع للنمو في اقتصادات دول جنوب شرق آسيا يعزز أيضًا ضرورة ضمان هذا النمو، وإعطاء عمليات الإدماج الاجتماعي وحماية البيئة نفس القدر من الأولوية التنافسية.

وباعتبارها الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية لرابطة آسيان في عام 2015، فقد لعبت ماليزيا دورًا فعالًا في تأسيس مجموعة آسيان الاقتصادية. وهذا العام، سوف تستضيف ماليزيا المنتدى الاقتصادي العالمي حول الآسيان. وبصفته المنتدى الذي يمثل منظمة دولية للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص، فإن هذا الاجتماع سيكون منصة مثالية لكبار صانعي القرار من مجموعة واسعة من القطاعات لتسهيل زيادة التعاون بين الصناعة والحكومة والمجتمع المدني، والتصدي للتحديات الإقليمية.

2- كولومبيا تستضيف المنتدى الاقتصادي العالمي حول أمريكا اللاتينية

على مدى عقد كامل تقريبًا، ظلت دول أمريكا اللاتينية تتمتع بنمو مستمر وأكثر شمولًا. والآن وصلت دول المنطقة إلى مفترق طرق، سواء في مواجهة التطورات العالمية والتحولات الإقليمية. فمن ناحية، هنالك تراجع في معدلات النمو التي تفاقمت من جراء الضغوط الخارجية للاقتصاد الكلي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات الادخار في البلدان المختلفة. وهذا كله قد وضع المكاسب الاجتماعية التي تحققت من قبل في دائرة الخطر وأدى إلى حالة من السخط السياسي. ومن ناحية أخرى، تبدو المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة من التجارة الدولية وتشهد مراحل تاريخية سياسية سيكون لها تأثير إقليمي وعالمي.

وفي ظل جدول أعمال جريء يتمحور حول قضايا القيادة والشراكة، يمكن لهذه التحولات برؤيتها أن تتشكل على نحو أكثر فاعلية واستراتيجية. واستنادًا إلى مقومات التنوع الاقتصادي والابتكار التي بُنيت على المؤسسات والسياسات العامة المستقرة والموثوق بها؛ فإنه يمكن لدول أمريكا اللاتينية البناء على نقاط القوة ومواردها المتاحة.

في الوقت نفسه، فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص يلعب دورًا حاسمًا في حشد عناصر القوة هذه وتحقيق قفزات كبيرة في مجالات مثل الاستثمار في البنية التحتية ونمو الإنتاجية ورأس المال البشري. كما أن التصدي لهذه التحديات من شأنه السماح للمنطقة بأن تحتل مكانة بارزة في الثورة الصناعية الرابعة.

في ضوء هذا، يمكن القول بأن المنتدى الاقتصادي العالمي حول أمريكا اللاتينية يجمع قادة من جميع القطاعات، وكذلك قادة الفكر الأكاديمي وجيل الألفية، لاستكشاف كيف يمكن صياغة خطة طموحة جديدة تحقق مزيدًا من الرخاء والازدهار لدول المنطقة. ولعل انعقاد المنتدى الاقتصادي في مدينة ميديلين يومي 16 و 17 يونيو له مغزاه ودلالته الكبيرة؛ إذ إن التحول الهائل الذي شهدته ميديلين على مدار العقدين الماضيين هو مثال صارخ على نجاح الابتكار في المناطق الحضرية في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، فإن كولومبيا تقترب من اتفاق التاريخي يعدُّ بفرص السلام الدائم والتقدم الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. وهذه الإنجازات المهمة تعد فرصة لتعلم الدروس القيمة، وتعدُّ أيضًا تذكيرًا بأن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يتطلب اهتمامًا دائمًا وكذلك اتخاذ إجراءات استراتيجية منسقة.

3- قمة نيودلهي الاقتصادية مرحلة مفصلية في مستقبل الهند

مع عائد ديموجرافي قوي، ومناخ ملائم يشجع على ريادة الأعمال بدرجة متزايدة، وسوق محلية كبيرة-ما من شك في أن هذا هو الوقت المناسب لكي يُحَلِّق اقتصاد الهند عاليًا في الآفاق؛ ذلك أن العالم كله يتطلع إلى الهند وهو مفعم بالأمل في أن تترجم إمكاناتها إلى عمل. فإذا كان التحرر الاقتصادي الذي طبقتة الهند في عام 1991 لحظة فاصلة في تاريخ هذه الدولة، نجد أن الهند - وبعد مرور 25 عامًا - تقف مرة أخرى على شفا لحظة تاريخية أخرى. فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على حد سواء يتوقعان نموًا قويًا بنسبة 7.5٪ لهذا البلد في عامي 2016 و 2017.

ورغم ذلك، فإن الهند تواجه أيضًا تحديات، بما في ذلك انكماش الصادرات، وعجز البنية التحتية، والقيود أمام رجال الأعمال، والإصلاحات المتعثرة. وإذا فشلت وتيرة الإصلاحات وكان هناك تحسُّن طفيف في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، فإنه من المرجح أن تبحث الشركات الأجنبية العاملة في البلاد عن مكان آخر. ومع تولي الهند رئاسة مجموعة العشرين في عام 2018، فإن التقدم الذي أمكن إحرازه حتى الآن هو الذي سوف يحدد قيادة الهند لهذه المجموعة.

ومن ثم، فإن القمة الاقتصادية الهندية لعام 2016 التي من المقرر أن تعقد في العاصمة نيودلهي يومي 6 و 7 من شهر أكتوبر - سوف تسعى إلى استكشاف بعض هذه القضايا مع إشراك أصحاب المصلحة في المجتمع العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي في عملية صنع القرار من أجل إحداث التأثير المطلوب.

(المصدر: موقع المنتدى الاقتصادي العالمي <https://www.weforum.org/events>)

الفصل السابع: تقارير اقتصادية دولية

1- "فيتش" تخفض توقعاتها للنمو العالمي في 2016

خفضت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" توقعاتها للنمو العالمي، مشيرة إلى أن التباطؤ في الصين والتأثير الذي من المرجح أن يتركه على البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية مثل روسيا وجنوب إفريقيا. وأضافت الوكالة في تقرير أصدرته عن حالة الاقتصاد العالمي أن "الانهيار في أسعار السلع الأساسية سبب لمصدري السلع في العالم الناشئ صدمة شديدة فيما يتعلق بمستويات الدخل".

وقالت "فيتش": "لقد كشف هذا الضعف حالة الاقتصاد الكلي المقنعة حتى الآن في البرازيل وأدى إلى ضغط الإنفاق في جميع أنحاء دول العالم المنتجة لهذه السلع"، وحسبما ذكرت صحيفة (إنترناشيونال بيزنس تايمز) البريطانية في تقريرها. وأشار تقرير الصحيفة إلى أن تراجع الطلب من الصين في كل شيء من خام الحديد الأسترالي إلى صادرات اللحوم البرازيلية يشكل ضغوطاً على الميزانيات الوطنية. وفي حين تساعد أسعار النفط المنخفضة المستهلكين، فقد عانت الدول التي تعتمد على النفط.

وهكذا ترى وكالة فيتش الآن أن وتيرة النمو العالمي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2.5 في المائة هذا العام انخفاضاً من 2.9 بالمائة التي كانت متوقعة في شهر ديسمبر من عام 2015. فضلاً عن ذلك، قالت "فيتش": إن معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة قد تراجع عن العام الماضي، إلى 1.7 في المائة بالمقارنة مع 1.8 في المائة. كما أن من المتوقع أن يتباطأ النمو هذا العام أيضاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

في الوقت نفسه، قالت "فيتش": إن الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم من المتوقع أن تشهد نمواً بنسبة 6.2 في المائة انخفاضاً من 6.8 في المائة في العام الماضي. كما تتوقع الوكالة أن تظل منطقة اليورو التي تضم 19 دولة مستقرة دون تغيير وأن يستقر معدل النمو لديها عند 1.5 في المائة هذا العام. ومن المتوقع أن تشهد الأسواق الناشئة زيادة النمو إلى 4 في المائة من 3.8 في المائة على الرغم من التراجعات الكبيرة في روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا.

أشارت وكالة فيتش أيضاً إلى أن انخفاض أسعار النفط يساعد إنفاق المستهلكين في الأسواق المتقدمة، وأن الاقتصادات المتقدمة تسير نحو أسوأ الآثار على استثمارات الطاقة في القطاع الخاص. وأضافت الوكالة أنه من المتوقع انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2017، مدعوماً باستمرار النمو في الأسواق النامية.

(المصدر: صحيفة "إنترناشيونال بيزنس تايمز" البريطانية)

2- المركزي الأوروبي يحذر من انخفاض التضخم في منطقة اليورو

قال بيتر بريت عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي: إن البنك سوف يُبقي على خيار "فرض سياسة الأمر الواقع" - إذا لزم الأمر - لمواجهة خطر انخفاض معدلات التضخم في دول منطقة اليورو لكي تصبح راسخة. وقال بريت في خطاب ألقاه في روما: "مدة طويلة من انخفاض معدلات التضخم التي نواجهها اليوم قد أدت إلى زيادة المخاطر حيال احتمالات استمرار معدلات التضخم الراهنة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون مدمرًا للغاية بالنسبة للاقتصاد".

وبحسب تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، فقد أعلن البنك المركزي الأوروبي توسيع برنامج شراء السندات إلى 80 مليار يورو (91 مليار دولار) شهريًا في مارس الماضي، كجزء من قوة دفع جديدة لإحياء التضخم التي تتضمن أيضًا الاستحواذ على ديون الشركات للمرة الأولى. وكان نمو الأسعار دون الهدف الذي حدده البنك المركزي بأقل من 2 في المائة لمدة ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة قريبة من الصفر هذا العام في ظل تراجع أسعار النفط.

وأضاف بريت في خطابه قائلاً: "المخاطر كانت تكمن في أن - وخلافًا لما حدث في الحلقات السابقة من الانتكاسات الحادة في أسعار النفط - توقعات التضخم قد تفقد مرونتها؛ وذلك بسبب تراكم الأدلة على أن عودة معدل التضخم دون الهدف الذي حددناه كانت قد تمت السيطرة عليها مرارًا".

وبصفته كبير الخبراء الاقتصاديين لدى البنك المركزي الأوروبي، يؤكد بريت مجددًا على الرسالة التي وجهها في 18 مارس حين قال: إن أسعار الفائدة يمكن أن تهبط إلى أقل من معدلها الحالي حتى إذا لزم الأمر، وأن البنك المركزي مستعد لتكثيف جهود التحفيز إذا لم يستجِب ارتفاع الأسعار. كما تصدى بريت لمنتقدي البنك المركزي الأوروبي الذين اقترحوا أنه لا ينبغي للبنك المركزي تمديد سياساته في حين أن الحكومات لا تفعل كثيرًا لتحفيز النمو. وأضاف بريت: "الأزمة أثبتت أن ضمان استقرار الأسعار ليس كافيًا لتحقيق النمو المستدام".

ولعل ما يثير الدهشة في الوقت نفسه أن بريت لم يستبعد احتمال أن يضطر البنك المركزي الأوروبي إلى استخدام ما أسماها "إجراءات غير تقليدية" على نحو أكثر تواترًا في المستقبل من أجل أن تبقى توقعاته أكيدة وراسخة الجذور،

(المصدر: صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية)

3- مخاوف الاقتصاد الصيني تلقى بظلال كئيبة على الأسواق العالمية

هناك احتمالات متزايدة بأن تتسبب الأسواق الناشئة الرئيسية - وفي مقدمتها الصين - في نشر أجواء الخوف في الأسواق المالية؛ مما سيؤدي إلى ضعف أداء الأسهم في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة حسبما حذر صندوق النقد الدولي. فقد تزايدت الآثار السلبية غير المباشرة المرتبطة بالأسهم لتمتد إلى الاقتصادات المتقدمة، وهي الآثار التي أفرزتها الاضطرابات الحالية التي تشهدها الأسواق الناشئة الرئيسية حيث بلغت نسبة 28٪ منذ بداية الأزمة المالية لعام 2008، وفقًا لحسابات صندوق النقد الدولي.

وكما ورد في تقرير لصحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، فإن لدى النظام المالي الصيني روابط مباشرة صغيرة نسبيًا مع اقتصادات مثل الولايات المتحدة، وذلك مقارنة مع البنوك والعلاقات المالية في الاقتصادات الكبرى الأخرى مثل اليابان. وفي الوقت نفسه، ولأن الصادرات تمثل نسبة صغيرة جزئيًا من مجمل أداء اقتصاد الولايات المتحدة؛ فإن المخاوف بشأن صحة الاقتصاد الصيني يجب ألا تفرق التوقعات المستقبلية بالنسبة لمعظم الشركات الأمريكية.

بيد أن صندوق النقد الدولي وجد أن الصين بات لديها - فيما يبدو - قدرة خاصة لتحريك السوق في بلدان أخرى اعتمادًا على إصدار الأخبار الاقتصادية والبيانات ذات العلاقة بأداء الاقتصاد الصيني. ومع التوسع الهش للاقتصاد العالمي، فإن التحولات والتقلبات التي تطرأ بين الحين والآخر على ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي كثير من الأحيان تبدو أكثر التصاقًا بأداء بورصة وول ستريت مما يحدث في الشوارع الرئيسية الأمريكية.

لذلك قال جاستون جيلوس، رئيس شعبة أسواق النقد ورأس المال لدى صندوق النقد الدولي، والذي قاد فريق الدراسة التي نشرت - حول استقرار السوق المالي العالمي - قال: "إننا نرى الصين باعتبارها اقتصادًا فريدًا من نوعه حتى الآن، من حيث الأخبار الواردة عن الأداء الاقتصادي الصيني الذي يؤثر على الأسواق في أماكن أخرى حول العالم".

ويبدو أن عدوى السوق بين الأسواق المتقدمة والناشئة أخذت في الانتشار. فقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أنه في بعض الأحيان، هناك علاقة أساسية؛ كما هو الحال عندما تنخفض أسهم منتجي السلع الأساسية في أيام تصاب فيها الشركات الصناعية العملاقة في الصين بما يشبه الإغماء. فضلًا عن ذلك، فإن كثيرًا من المستثمرين يتذكرون أيام التداول الكئيبة مثل 7 يناير، عندما انهار مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 7٪، مما تسبب في موجة من التراجعات الحادة في مؤشرات الأسهم في الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية. وفي شهر يناير الماضي، كان مؤشر داو جونز الصناعي قد شهد أسوأ شهر منذ شهر أغسطس، وهو شهر آخر تصاعدت فيه التوترات بسبب المخاوف لدى الصين.

(المصدر: صحيفة (وول ستريت جورنال الأمريكية)

4- العجز التجاري الأمريكي ارتفع بنسبة 2.6٪ إلى 47.06 مليار دولار

حالة الضعف التي تعترى الاقتصاد العالمي ما زالت تعمل بمثابة أداة ضغط على الاقتصاد الأمريكي في أوائل العام الجاري 2016، مع وجود فجوة تجارية آخذة في الاتساع تعمل باستمرار على عرقلة النمو على نطاق أوسع. فقد ذكرت وزارة التجارة الأمريكية أن العجز التجاري الأمريكي في فبراير الماضي ارتفع بنسبة 2.6٪ من يناير إلى رقم معدل موسميًا قدره 47.06 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس الماضي.

وارتفعت الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 1٪، وهي أكبر زيادة منذ سبتمبر، بيد أنها تراجعت بنسبة 4.2٪ عن العام السابق. كما ارتفعت الواردات بنسبة 1.3٪ في فبراير مقارنة بالشهر السابق، وهي تمثل أكبر قفزة في 11 شهرًا، حيث ارتفعت بنسبة 0.3٪ عن العام السابق.

وكما أفادت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، فقد قال دانيال سيلفر، كبير الاقتصاديين لدى بنك (جي بي مورجان تشيس): "ما زلنا نشهد تراجعًا للتجارة مع ما يترتب عليه من تأثير على النمو الاقتصادي العام. لقد شاهدنا ارتفاع قيمة الدولار بنسبة كبيرة جدًا، والآن يحدث عكس ذلك جزئيًا. وفي مرحلة ما سوف يتلاشى ذلك، ولكن بالنسبة إلى الأرباع القليلة القادمة، نتوقع أن يستمر التباطؤ في الاقتصاد".

وعلى العموم، فقد بدأ الاقتصاد المحلي قويًا في الأشهر الأخيرة، رغم أن إنفاق المستهلكين تباطأ. وقالت وزارة العمل: إن أرقام التوظيف قفزت لتسجل ارتفاعًا قياسيًا في مرحلة ما بعد الركود في فبراير الماضي، حيث استقال مزيد من العمال في علامة على تزايد الثقة في سوق العمل وبقاء عمليات تسريح العمال قرب أدنى مستوياتها التاريخية فضلًا عن ذلك، فإن النمو في قطاع الخدمات تسارع في مارس، وحسبما أفاد معهد إدارة التوريدات، في حين ارتفع نشاط التصنيع ليصل إلى 54.5 نقطة من 53.4 نقطة في فبراير، حيث تشير القراءة فوق الخمسين نقطة إلى حدوث توسع في النشاط الاقتصادي برمته.

بيد أن التجارة الخارجية التي كانت عبئًا على النمو الاقتصادي الأمريكي في معظم العامين الماضيين - توشك على تكرار نفس مستوى الأداء في الربع الأول؛ ومن ثم فإن النمو الكلي يبدو ضعيفًا. ولهذا خفض خبراء الاقتصاد في بنك باركليز تقديراتهم للنمو بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام إلى 0.4٪، في حين توقع الاقتصاديون لدى (مورجان تشيس) نسبة 0.7٪ بشأن معدل النمو، كما توقعته شركة (ماكرو ايكونوميك أدفايزرز) معدل نمو بنسبة 1٪.

وكان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي قد ارتفع بمعدل سنوي بلغ 1.4٪ والذي جرى تعديله موسميًا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015 وسوف تصدر وزارة التجارة تقديراتها للربع الأول في أواخر الشهر الجاري. وفي السنوات الأخيرة، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي - وفي كثير من الأحيان - أضعف في الربع الأول مقارنة مع بقية العام.

ورغم أن بيانات التجارة متقلبة من شهر إلى آخر، فإن صادرات الولايات المتحدة إلى كبار الشركاء التجاريين مثل كندا والصين والاتحاد الأوربي والمكسيك قد تباطأت حتى الآن هذا العام؛ ذلك أن الصادرات إلى كندا تراجعت بنسبة 8.8٪ في الشهرين الأولين من 2016 مقارنة مع العام السابق، بينما انخفضت الصادرات إلى الصين بنسبة 10.9٪، والصادرات إلى دول أمريكا الوسطى والجنوبية تراجعت أيضاً بنسبة 17.3٪. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات الصينية بنسبة 5.6٪ في يناير وفبراير من العام الماضي.

(المصدر: صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية)

5- صندوق النقد يحذر من أزمات محتملة في الأسواق الناشئة

نزوح أموال ضخمة من الأسواق الناشئة في السنوات الأخيرة كان مرتبطاً، وعلى نحو وثيق، بمعدلات النمو الأكثر بطئاً في الاقتصادات النامية، وهو ما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى كثير من الأزمات المالية في البلدان المعنية، بحسب التحذير الذي أطلقه صندوق النقد الدولي.

وكما ورد في تقرير نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية، فقد سلط صندوق النقد الضوء على النمو الضعيف باعتباره المتهم الرئيسي وراء هذه الموجة من نزوح التدفقات المالية، ولكن الصندوق لم يغفل الرغبة في المخاطرة لدى المستثمرين، وأسعار الفائدة المرتفعة نسبياً في الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وقال صندوق النقد الدولي في دراسة تضمنتها نشرة التوقعات الاقتصادية العالمية التي يصدرها: "كثير من الانخفاض في التدفقات يمكن أن يفسر بالفرق البسيط في آفاق النمو بين الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة". وأشار الصندوق إلى أن "ضعف التدفقات الداخلة والخارجة قد ساهم بدرجة كبيرة في تباطؤ النمو".

وتراجعت التدفقات إلى 45 سوقاً ناشئة رئيسية بما يزيد على تريليون دولار منذ عام 2010، حيث جاء نصف هذا التراجع من الصين - ثاني أكبر اقتصاد في العالم - وروسيا التي واجهت عقوبات دولية، وأيضاً بسبب الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة حسبما ذكر صندوق النقد الدولي.

وفي المجمل، فإن التراجع في تدفقات رأس المال يعادل نسبة 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأربعة أرباع الأخيرة، مقارنة مع تدفق بنسبة 3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وقد حدث التباطؤ في ثلاثة أرباع الاقتصادات التي شملتها دراسة صندوق النقد الدولي.

وقال صندوق النقد الدولي: إن هذا التراجع يعد الثالث من نوعه على مدار ثلاثة عقود في الأسواق الناشئة، وأنه يأتي في الوقت الذي كان فيه النمو الزائد الذي توفره الأسواق الناشئة قد انكمش بنسبة 0.75 نقطة مئوية. وقال صندوق النقد: "المنظور التاريخي يوفر سبباً للقلق؛ ذلك أن التباطؤ في تدفق رأس المال يرتبط إلى حد كبير بالأزمات الاقتصادية المكلفة".

(المصدر: صحيفة (وول ستريت جورنال الأمريكية)

اقتصاد الإمارات يخطو بثبات نحو مزيد من النمو على الرغم من التحديات

القراءة المتأنية والدقيقة للبيانات والأرقام والمؤشرات التي تضمنتها تقارير المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالاقتصاد العالمي وما يتعلق منها بتوصيف حالة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة - تؤكد على حقيقة ثابتة وراسخة مفادها أن الاقتصاد الإماراتي يقف على أرض صلبة في ظل مناخ متقلب ومضطرب يخيم الآن على الاقتصاد العالمي. وما من شك في أن هذه الشهادة على متانة وقوة اقتصاد دولة الإمارات من جانب المنظمات الدولية تكتسب أهمية خاصة من حيث توقيتها الزمني، خاصة وأنها تأتي في حين تشهد معظم اقتصادات العالم - المتقدمة والنامية على حد سواء - موجة من التقلبات والاضطرابات التي تكاد تعصف بالأسواق العالمية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وفي وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي ركوداً نسبياً جراء تباطؤ الاقتصاد الصيني، وتراجع معدلات النمو وارتفاع التضخم والبطالة في اقتصادات دول منطقة اليورو، والتباطؤ النسبي في الاقتصادات الناشئة.

ولا جدال في أن الأسس القوية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، وخاصة تنوعه قد جعله بمنأى عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي نشهدها الآن، وذلك رغم وجود بعض الفتور المحتمل في ثقة المستثمرين في المنطقة وضعف الظروف العالمية. ففي بداية يناير الماضي، أعلنت الإمارات ميزانية متوازنة للعام 2015، كما أنها تخطط لزيادة الإنفاق بنسبة 9% في العام على أساس سنوي، ومع توقع أن يصل حجم الإنفاق والإيرادات على حد سواء إلى 41 مليار درهم (11.2 مليار دولار)؛ فإنه من المتوقع بالتالي أن يعزز ذلك النشاط التجاري ويعمل على زيادة تحفيز الاقتصاد، خاصة في ظل عدم وجود عجز في الميزانية، لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية.

ومع تحقيق نمو في عام 2015 وصل إلى 4.5%، فإنه من المتوقع - وفقاً للأرقام والمؤشرات الاقتصادية - أن يستمر تسارع وتيرة النمو الاقتصادي في العام الجاري 2016، حيث أكدت البيانات أن الصناعة التحويلية وقطاعات الخدمات ستكون أكبر المساهمين في النمو، وذلك رغم أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد يكون له آثار متفاوتة على الاقتصاد. ومع ذلك، فإن خاصية التنوع التي يتميز بها الاقتصاد الإماراتي وأيضاً موقف الاحتياطي النقدي الأجنبي في دولة الإمارات، ومعدلات النمو المرتفعة التي تحققها مختلف قطاعات الاقتصاد في الدولة، فضلاً عن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، وتزايد ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاد الإمارات، وارتفاع مؤشر ثقة المديرين، وأيضاً تزايد الإنفاق الاستثماري بنسبة 20.6 في المائة، إضافةً إلى أن قطاعات الخدمات الرئيسية مثل السياحة والطيران لا تزال مستمرة في النمو. كل هذا يجعل البلاد واحدة من الدول الأفضل وضعاً وقدرةً على تحمل تداعيات وأثار التراجع العالمي في أسعار النفط والتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي.

وهناك أيضاً دلائل على أن عددًا من مشاريع وسائل النقل وغيرها من المشاريع تمضي قدمًا بنجاح كبير نحو مرحلة الترسية، بما في ذلك توسيع شبكة مترو دبي بحيث تمتد إلى موقع معرض اكسبو 2020؛ إذ إن هذا المشروع من شأنه أن يدعم توقعات الاستثمار في قطاع النقل بالإمارات. وإضافةً إلى ذلك، فإننا نتوقع هبوطاً آمناً وأكثر يسراً وسلاسة للاقتصاد الوطني بالمقارنة بما كان عليه الحال في عام 2009، عندما أدى تصحيح فقاعات أسعار الأصول إلى انكماش في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي. ومع ذلك، سيكون الاقتصاد الوطني مؤهلاً بقوة للتغلب على التحديات الاقتصادية المتزايدة في عام 2016 رغم مزيد من الانخفاض في أسعار النفط.

مصادر ومراجع التقرير:

- موقع "بي بي سي" العربي 19 يناير 2016
- موقع إي 15 اينشياتيف <http://e15initiative.org>
- [/http://e15initiative.org/themes/global-trade-investment-architecture](http://e15initiative.org/themes/global-trade-investment-architecture)
- موقع منتدى المحامين العرب
- <http://www.mohamoon-montada.com/default.aspx?Action=Display&ID=16367&Type=3>
- موقع منظمة التجارة العالمية <http://www.wtoarab.org/?lang=ar>
- <http://www.wtoarab.org/?lang=ar>
- موقع المنتدى الاقتصادي العالمي <https://www.weforum.org/events>
- صحيفة "جلف نيوز" [http://gulfnews.com/business/analysis/reshaping-the-uae-economy-for-](http://gulfnews.com/business/analysis/reshaping-the-uae-economy-for-2050-1.1662938) "2050-1.1662938"
- المركز الوطني للإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة
- الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية
- الموقع الإلكتروني صندوق النقد الدولي
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي
- موقع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"